العرب
الثلاثاء 2021/11/02
السنة 44 العدد 12228

الأردن يمنح مواطنيه فرصة لالتقاط الأنفاس بتخفيف أعباء أسعار الوقود

14 مليون دولار تكاليف ستتحملها الحكومة عن شهر نوفمبر

تزويد السوق بالوقود مهمة تحتاج أسطولا من الشاحنات

منحت الحكومة الأردنية في خطوة نادرة المواطنين فرصة لالتقاط الأنفاس بعدما قررت التخفيف من حدة ارتفاع أسعار الوقود عالميا وعدم عكسها بنسب كبيرة على الأسعار في السوق المحلية، رغم ارتفاعها إلى مستويات تراوحت بين 6 و12 في المئة خلال الشهر الماضي.

عمان – سادت حالة من الارتياح لدى الأردنيين وأصحاب محطات الوقود بعد إعلان الحكومة عن أسعار الشهر الحالي والتي لم تشهد ارتفاعا كبيرا في أسعار البنزين، فيما جرى تثبيت سعر الديزل والكاز.

وكان وزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة قد أكد في لقاء مع لجنة الطاقة في مجلس النواب قبل فترة أن الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار المذكرة النيابية التي طالبت بعدم رفع الأسعار والتخفيف من حدة ارتفاع أسعار المحروقات محليا.

نهار السعيدات

فاتورة الطاقة تستهلك 40 في المئة من دخل الأردني كل عام

ووفق تقديرات خبراء النفط فإن الحكومة تحملت نحو عشرة ملايين دينار (14 مليون دولار) من التكاليف نتيجة عدم عكس الأسعار العالمية للمشتقات النفطية على الأسعار محليا خلال نوفمبر الجاري.

وتعد مشكلة الطاقة في الأردن أحد التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد، حيث بلغت فاتورتها العام الماضي 6.4 مليار دولار، وهي في ارتفاع مستمر مع الزيادة الاضطرارية في عدد سكان البلاد بنسبة 10 في المئة نتيجة لتدفق 1.3 مليون لاجئ سوري.

وبحسب قرار لجنة تسعير المشتقات النفطية، فإنه جرى رفع سعر بيع البنزين أوكتان 90 بمقدار 10 فلسات، ليصبح 835 فلسا (1.17 دولار) للتر، والبنزين أوكتان 95 بمقدار 10 فلسات، ليصبح 1.07 دينار (1.5 دولار) للتر، وتثبيت سعر الديزل عند 615 فلسا (0.86 دولار) للتر.

وتضمن القرار كذلك تثبيت سعر الكاز عند نحو 615 فلسا للتر حتى نهاية فصل الشتاء، مع الإبقاء على سعر أسطوانة الغاز عند سعر 7 دنانير (9.9 دولار) للأسطوانة، للتخفيف عن الشرائح الأقل دخلاً وتماشياً مع الأوضاع الاقتصادية المحلية.

وقال خبراء إن نسبة الرفع بلغت واحدا في المئة من أصل ستة في المئة عالميا لمادة البنزين بنوعيه وصفر من 11 في المئة لمادتي الديزل والكاز، وهي النسب التي كان متوقعا عكسها على الأسعار.

ودفعت الأسعار الجديدة المواطنين إلى عدم التزاحم على محطات الوقود بحسب ما كان متوقعا، قياسا إلى التوقعات التي كانت تدفع باتجاه رفع الأسعار إلى مستويات كبيرة تصل إلى 11 في المئة لبعض المشتقات.

ولاقى قرار تثبيت سعر الكاز حتى نهاية فصل الشتاء ارتياحا كبيرا لدى المواطنين وخصوصا ذوي الدخل المحدود، ولاسيما أن القرار جاء للتخفيف عن كاهلهم خلال فصل الشتاء والذي يشهد ارتفاعا في الطلب، إذ يصل معدل الاستهلاك اليومي إلى 600 ألف لتر.

واعتبر نقيب أصحاب محطات المحروقات والغاز نهار السعيدات قرار تثبيت أسعار مادتي الكاز والديزل ورفع أسعار البنزين جيدا في هذا التوقيت بينما يعاني الناس من ضغوط بفعل الأزمة الاقتصادية التي زادت من خناقها مشكلة الجائحة العالمية.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى السعيدات قوله إن "القرار يعبّر عن استجابة حكومية لمطالب المواطنين بعدم رفع الأسعار واستجابة لمطالب النقابة المتكررة بالتخفيف عن كاهل المواطنين وعدم تحميلهم أعباء إضافية".

وأوضح أن أسعار المشتقات النفطية لشهر نوفمبر خففت عن كاهل المواطنين خلال الشتاء والذي يشهد ارتفاعا في الطلب على مادتي الكاز والديزل.

وأكد أن فاتورة الطاقة تستهلك قرابة 40 في المئة من دخل الفرد الأردني كل عام، وهو ما يجعلها من الأعلى في المنطقة العربية.

وشهدت أسعار النفط والمشتقات النفطية عالميا ارتفاعا كبيرا منذ بداية تعاملات أكتوبر الماضي. وبحسب البيانات سجل البنزين أوكتان 90 سعرا بلغ 834 دولارا للطن، كما سجل سعر البنزين أوكتان 95 سعراً بلغ 869.6 دولار للطن، كما ارتفع سعر الديزل إلى 722.8 دولار، وارتفع سعر الكاز إلى 755.4 دولار.

ووصف الخبير الاقتصادي هاشم عقل قرار الحكومة حول أسعار الوقود بـ"الصائب والإيجابي" في ظل الظروف التي يعيشها المواطنون.

وتوقع استقرار أسعار النفط عالميا عند 80 دولارا في ظل المعطيات العالمية، ومنها ارتفاع المخزون الأميركي، ومخاوف عودة كورونا والذي يهدد عمليات التعافي في أوروبا والصين وروسيا، وتمسك تحالف أوبك+ بمسار خطط الإنتاج دون تغيير.

والأسبوع الماضي عاد ارتفاع الإنفاق على بند الطاقة ليتصدر المشهد الاقتصادي في الأردن، بعد أن عجزت الحكومة منذ بداية العام الحالي عن إيجاد حلول تؤدي إلى تقليص استيراد النفط والغاز والوقود.

وأشارت بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والتي نشرتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى أن حجم الفاتورة النفطية زاد خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بواقع 16 في المئة على أساس سنوي.

ووفقا للبيانات فقد تجاوزت قيمة الفاتورة 1.4 مليار دولار مع نهاية أغسطس الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والبالغة نحو 1.29 مليار دولار.

عمالقة صناعة النفط في متاهة مساعدة العالم لتجاوز أزمة الطاقة

نيويورك – ينظر الكثير من المحللين وخبراء الطاقة في العالم بعين التشكيك في ما إذا كانت شركات النفط العالمية ستعمل على تقديم مساهمة في هذه الظروف التي يمر بها العالم من أجل مواجهة أزمة الطاقة.

ورغم أن كبرى شركات الطاقة في العالم جنت أرباحا طائلة هي الأعلى منذ سنوات، لكن المحللين يقولون إنهم يستبعدون أن تنفق هذه الكيانات تلك الأموال على جلب إمدادات جديدة إلى الأسواق من النفط والغاز الطبيعي لمواجهة النقص في أوروبا والصين خلال هذا الشتاء.

وأكدت شركات إكسون موبيل وشل وشيفرون في الفترة الأخيرة أنها ستنفق غالبية أرباحها غير المتوقعة على عمليات إعادة شراء الأسهم وتوزيعات الأرباح، وسيرتفع الإنفاق الرأسمالي في العام المقبل.

لكن هذه الزيادات تأتي من قاعدة منخفضة بشكل استثنائي لعام 2021 وضمن الأطر التي تم وضعها قبل الارتفاع الأخير في أسعار الوقود الأحفوري.

ويرى خبراء أنه تغيير تدريجي عن الارتفاعات السابقة في أسعار الطاقة، كما حدث في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما زاد نشاط شركات النفط الصخري الناشئة في الولايات المتحدة وارتفعت المخاوف بشأن نقص الوقود الأحفوري، ما أدى إلى زيادة هائلة في الإنفاق الرأسمالي.

وانتهى ازدهار فائض الإنتاج وانعدام التحكم بالتكاليف بشكل مؤلم لصناعة النفط العالمية، في ظل فائض كبير في الإنتاج وانعدام التحكم بالتكاليف.

ومع ذلك، فإن هذه المرة يبدو أن شركات النفط الكبرى راضية بجني الأموال وتسليمها إلى المساهمين الذين سئموا من ضعف العائدات على مدار العقد الماضي ويشعرون بالقلق بشأن المخاطر المناخية الكبيرة التي تتعرض لها الشركات.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى ستيوارت غليكمان المحلل في سي.أف.آر.أي ريسيرشو ومقرها نيويورك قوله "لم يمض وقت طويل على دهشتهم بسبب انهيار الأسعار، لذا ليس من المستغرب أنهم يبتعدون عن الإنفاق الرأسمالي".

وأضاف "يبدو الأمر كما لو أنهم عالقون بين مجموعتين متطرفتين، حشد من مناصري الاستثمارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمساهمين المتعطشين للتدفق النقدي".

ويمكن لشركات الإنتاج إرضاء المجموعتين من خلال عدم تكثيف الإنفاق على الوقود الأحفوري. لكن هذا نذير سيء للمستهلكين الذين يطالبون بالمزيد من الإمدادات.

وتتنافس أوروبا وآسيا حاليا على الغاز الطبيعي، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، بينما طلبت الولايات المتحدة والهند من تحالف أوبك+ إنتاج المزيد من النفط. ودعت الصين الشركات المملوكة للدولة إلى تأمين إمدادات الطاقة بأي ثمن.

وربما شركة شيفرون أفضل مثال على ابتعاد شركة عن مركز الإنتاج، فقد حققت الشركة العملاقة ومقرها كاليفورنيا أكبر تدفق نقدي حر في تاريخها البالغ 142 عاما خلال الربع الثالث من 2021، لكنها تعتزم الحفاظ على الإنفاق الرأسمالي عند نسبة 20 في المئة وأدنى من مستويات ما قبل كوفيد العام المقبل مع زيادة عمليات إعادة شراء الأسهم.

وستكون ميزانية الشركة الرأسمالية لعام 2022 عند الحد الأدنى لنطاقها الذي يتراوح بين 15 مليار دولار و17 مليار دولار، وفقا لما قاله المدير المالي بيير بريبر، أي أقل بحوالي 60 في المئة من مستويات 2014.

وأشار بريبر الجمعة الماضي في مؤتمر عبر الهاتف مع المحللين إلى أنه "مع مرور الوقت، ستعود الغالبية العظمى من الفائض النقدي إلى المساهمين على شكل توزيعات أرباح أعلى وإعادة شراء للأسهم".

ستيوارت غليكمان

الشركات عالقة بين مناصري البيئة والمساهمين المتعطشين للأرباح

وحتى إكسون، التي كانت حتى العام الماضي تشبه الطفل الذي تظهر صورته على الملصقات لمضاعفتها إنتاج الوقود الأحفوري، باتت الآن أكثر تحفظاً في ما يتعلق بأموالها.

وأعلنت شركة الطاقة العملاقة التي تتخذ من تكساس مقرا لها عن إعادة شراء مفاجئة للأسهم الجمعة الماضي وتجميد إنفاق سنوي طويل الأجل في نطاق منخفض عند حوالي 20 مليار دولار، في تخفيض بأكثر من 30 في المئة عما قبل الوباء.

وفضلا عن ذلك، ستخصص الشركة قرابة 15 في المئة من ميزانيتها للاستثمارات منخفضة الكربون وهو ابتعاد كبير عن استراتيجيتها السابقة بعد أشهر فقط من إقناع المستثمر الناشط إينجين 1 للمستثمرين باستبدال ربع أعضاء مجلس إدارتها.

وقال الرئيس التنفيذي دارين وودز إن الإنفاق على الطاقة النظيفة يوفر "خيارات ويبني المرونة في خططنا".

أما شل، التي تواجه ضغوطاً من مستثمر نشط بعد أن كشفت شركة ثيرد بوينت العائدة لدان لويب الأسبوع الماضي أنها استحوذت على حصة في الشركة، فإنها تبدو أكثر إحجاماً عن الإنفاق على أعمالها النفطية التقليدية.

التغيرات المناخية تهدد الزراعة والثروة الحيوانية في الصومال

مقديشو – يواجه المزارعون ومربّو الماشية في الصومال تهديدات غير مسبوقة من خطر فقدان أعمالهم بسبب التغيرات المناخية التي تضرب أجزاء كثيرة من مناطق البلاد مما يهدد باتساع دائرة انعدام الأمن الغذائي في بلد يعاني أصلا من عدم الاستقرار منذ سنوات.

وخلال الفترة الأخيرة تسببت موجة جفاف ضربت الأقاليم الجنوبية في نفوق الآلاف من رؤوس الماشية، فيما يهدد تقلص المساحات الزراعية حياة الملايين من سكان أقاليم جوبا السفلى والوسطى وغدو وجلجدود ومدغ في ولايتي جوبالاند وجلمدغ.

ويعتبر الصومال من الدول العربية الغنية بالثروة الحيوانية، وهو يصدر أعدادا كبيرة من المواشي إلى دول الخليج العربي، لكن هذه التجارة لم تقلل من حجم معاناة السكان.

علينا إنقاذ ما يمكن إنقاذه

ويملك البلد مقومات كبيرة لتربية الماشية، لكن المزارعين والرعاة لا يملكون البنية التحتية التي تمكنهم من مواجهة التقلبات المناخية، ما يؤدي إلى نفوق أعداد من الماشية خلال الجفاف.

وبحسب إحصاءات منظمات دولية فإن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 10 ملايين هكتار، ما يعني أن الصومال قادر على سد احتياجات أسواق عالمية.

ولكن لسوء الحظ وبسبب قلة الإمكانيات لا يُستغل من هذه المساحة سوى واحد في المئة ما يعكس تعطش البلد للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

ووفق وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، فإن نحو 7.7 مليون مواطن يواجهون أوضاعا مزرية جراء عوامل الجفاف والجراد الصحراوي وتذبذب موسم الأمطار، إلى جانب تداعيات فايروس كورونا الذي شل حركة اقتصاد البلاد وتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

أما في جوبالاند فإن مدن بلد حاوة وبطاطي وأفمدو ولوق تعد من أكثر المناطق تضررا جراء الجفاف الحاد الذي ضرب الإقليم نتيجة عدم هطول الأمطار الموسمية بشكل منتظم.

وقال علي محمود منسق الشؤون الإنسانية بوزارة الشؤون الإنسانية بإقليم جدو للأناضول إن "الإقليم يواجه حالة إنسانية صعبة، إذ أثر الجفاف سلبا على حياة السكان والماشية".

وأوضح أن شح المياه ونضوبها جوفيا دفع سكان الإقليم إلى الانتقال لمسافة أكثر من 30 كيلومترا مشيا للحصول على كميات من المياه، والتي لا تسد حاجاتهم اليومية.

وتعليقا على نزوح بعض السكان من المنازل هربا من الجفاف الذي يهدد حياتهم ومواشيهم، يقول أحمد بولى عمدة إقليم جدو إن "موجة الجفاف التي يشهدها الإقليم كباقي الأقاليم الجنوبية ضاعفت معاناة السكان الرعويين والمزارعين".

وسجلت جوبالاند حالات نفوق مواش في بعض القرى والبلدات بسبب نقص المياه، إذ تسبب الجفاف الذي ضرب الأقاليم الجنوبية في نفوق 34 ألف رأس من الماشية بحسب وزارة الثروة الحيوانية.

وقال محمد نور وزير الثروة الحيوانية في جوبالاند للإعلام المحلي في وقت سابق إن "أقاليم الولاية تشهد حالة جفاف أثرت سلبا على حياة سكانها الذي يعتمدون على الرعي والزراعة".

وأوضح أن الجفاف تسبب بنفوق الآلاف من رؤوس الماشية توزعت على الشكل التالي: 22 ألف رأس من البقر و9 آلاف من الإبل و2700 من الغنم.

> **34**
> ألف رأس من الماشية نفقت بسبب الجفاف بينما تهدد هذه الموجة بتقلص مساحات الزراعة

وحول وجود خسائر بشرية جراء الجفاف أشار الوزير إلى أنه لم تسجل بعد أية وفاة بشرية، لكن الآلاف من السكان نزحوا من منازلهم بعدما أهلك الجفاف ماشيتهم وتوجهوا إلى المدن الكبرى بحثا عن لقمة عيش وشربة مياه.

وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإنه تم الإبلاغ عن تدهور كبير في المراعي ونقص في المياه في مناطق كثيرة من ولاية جوبالاند بسبب الطقس الجاف ومعدلات التبخر المرتفعة.

وأفاد المكتب في بيانه الصادر منتصف أكتوبر الماضي بأن ظروف نقص المياه مقلقة للغاية ما يعرّض حياة سكان هذه الولاية للخطر، وخصوصا السكان الرعويين الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها والذين هم الأكثر تضررا جراء الجفاف.

وأشار إلى أن كل أحواض المياه في الولاية جفت تقريبا مع وجود عدد كبير من الآبار الضحلة، ما أدى إلى تزاحم كبير للماشية مع ساعات طويلة من الوقوف في الطوابير.

وتظهر التقديرات أن أكثر من 21 ألف أسرة تأثرت جراء نقص المياه منذ العاشر من أكتوبر الماضي في مناطق أفمدو وبلد حاوة ولوق ودولو وبطاطي حيث يتنقلون من منطقة إلى أخرى بحثا عن الماء لماشيتهم.

وقال رئيس الوزراء محمد حسين روبل عقب اجتماع طارئ مع بعض وزراء حكومته حول مستجدات الجفاف الذي ضرب أقاليم جنوب ووسط البلاد "ندعو الهيئات الإنسانية والمحلية إلى الإسراع في تقديم معونات إنسانية وتوفير مياه صالحة للشرب في المناطق التي ضربها الجفاف".